

## علم السياسة

طبيعته وأساليبه



من أجل أن تفهم طبيعة علم السياسة ومداه ، يحسن بنا أن نلخص الموضوعات التي  
يشتمل عليها حتى نعرف طرقه ونعين الحدود التي تفصله عن سائر العلوم الأخرى الوثيقة  
العلاقة به . ويمكن كذلك تعريف بعض المصطلحات السياسية الأساسية .  
وعلى النقيض من التعريفات الدقيقة المصنوعة لعلوم الطبيعية ، فإن مصطلحات علم  
السياسة كثيراً ما تستخدم في المحادثات العادية دون عناية أو تحفظ ، وتنسب إليها معانٍ  
مزدوجة فضلاً عن أنها كثيراً ما نشوه عمداً بأن تنسب إليها معانٍ تتفاوت جلالاً وقبحاً  
وفقاً لما عليه الأغراض الحزبية أو الوطنية .

### طبيعة علم السياسة

يمكن تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة . وهو يعالج شؤون العلاقات بين الأفراد الذين  
يؤلفون وحداتٍ سياسية وينظم حكوماتهم وأعمالهم فيما يتعلق بإصدار القوانين  
والتشريعات وتنفيذها ، والإشراف على العلاقات الداخلية . فهو يعنى بالعلاقات بين الأفراد  
الخاضعين لقوانين الدولة ، وبالعلاقة الأفراد أو الجماعات بالدولة ، وعلاقة الدولة بالدول  
الأخرى ، ويعالج مشكلة التوفيق بين السلطة السياسية والحرية الشخصية . ويهتم بنوع خاص  
بالدولة ، والحكومة ، والقانون . ولا يقتصر اهتمام علم السياسة على النظم السياسية وحسب ،  
بل يتعداها إلى النظريات السياسية أيضاً ، وهي تشمل نظريات الفلاسفة السياسيين عن الدولة ،  
والتقنين السياسية العامة التي تشكل تفكير الشعب السياسي . وكان للنظريات والمثُل العليا  
السياسية تأثير قوي على تطور الدولة وتقدمها ، وخاصة بعدما شرع الإنسان يتحكم في ما  
كان يمدُّ قبلاً عمراً لا شعورياً وأصبح يواجهه ويغيره .  
ويبحث علم السياسة من الناحية التاريخية في أدل الدولة وذائمتها ، وأمور النظم والنظريات

السياسية في العصور الغابرة ، وهو يوجه الحركات والاتجاهات السياسية حسبما يقتضي الرقي والتطور .

وعند ما يعالج علم السياسة الحاضر ، يحاول أن يصف النظريات والنظم السياسية القائمة ويقارنها ويوتبها ، كما أنه يعني فضلاً عن الحاضر بالمستقبل ، أي بما يجب أن تكون عليه الدولة في ما يجيء من الأيام ، بنية تحمين النظم والجهود السياسية على ضوء الأحوال المتغيرة والمستوى الأدبي المتبدل . وهو لهذا دراسة للدولة في الماضي والحاضر والمستقبل ، دراسة للنظم والمهام السياسية ، ودراسة للهياكل والنظريات السياسية . ومن النتائج التي يستقيها علم السياسة من دراسة الدولة ، يحاول أن يشرح طبيعة الدولة ، ويستنتج أسباب نموها ودهورها وتقدمها .

### السياسة باعتبارها علماً

لقد قيل إن علم السياسة ليس « بعلم » بكل ما تشتمل عليه الكلمة من معاني ، وذلك لأسباب منها : كبر شأن مادته وتعقيدها ، وصعوبة تطبيق وسائل البحث العلمي العارمة عليه ، واختلاف الخبراء على وسائله وقوانينه ونتائجه ، وعجزه عن التنبؤ بالتغيرات السياسية في المستقبل . والواقع أن علم السياسة لا يستطيع أن يكون علماً تاماً لأن قوانينه ونتائجه لا يمكن صوغها في نصوص دقيقة وإفراطها في قرائب مضبوطة ، ولأنه لا يستطيع أن يتنبأ بالأحداث السياسية . أضف إلى ذلك أن العلاقات الاجتماعية والسياسية دائماً تتغير وما قد يعد اليوم صائناً ، يصبح في المستقبل خطأً وضلالاً .

ولو أننا وصفنا العلم بأنه مجموعة من الحقائق أو المعارف اتصل جميعها بموضوع معين فكذلك بالتأمل النظامي والاختيار والدرس ، وتحمل وتبويب في كتلة واحدة متحدة unified whole ، إذا سلمنا بهذا ، حق علم السياسة أن يطالب بلقب « علم » . ويمكن استنتاج القوانين العامة بدرس مادته درساً نظامياً وتطبيق نتائجه عند حل المشكلات السياسية . وكثيراً ما يعنى على السياسيين تطبيق النظريات العديدة لتطبيقاً عملياً ، فيضطرون إلى المصالحة<sup>(١)</sup> أو « التزقيع » أو الاهتمام بالمصالح الضئيلة المنفعة ، بدلاً من النظر إلى الحكومة نظرة عدلية واسعة شاملة . ويرجع ذلك إلى تأثيرات الماضي أو الأحوال الحاضرة ، وإلى جهل الجمهور المطبق ، أو الذاتية وحب النفس .

و « علم » السياسة الذي يبحث عن دقيق الوصف والتجريب للهياكل السياسية ويحدد

(١) المصالح الضئيلة المنفعة أو المصالح الضئيلة المنفعة أو المصالح الضئيلة المنفعة أي الحق وسطاً

القوى التي يتخلفها وتحكمها، يختلف عن « فن » السياسة و« فلسفة » السياسة. فمن السياسة يهدف إلى تحديد قوانين السلوك ومبادئه التي يجب مراعاتها إذا أرادت الهيئات السياسية أن تسير سيراً حكيماً. أما فلسفة السياسة، أو النظريات السياسية، فإنها تهتم باليكتليات لا بالجزئيات، وتبحث في تعيين المبادئ الأساسية والرئيسية. وتسمى فلسفة السياسة التسمية *farictic political philosophy* إلى تحديد طبيعة الدولة كأداة تضع القوانين وتنفذها. وتقصده فلسفة السياسة الأخلاقية *Ethical political philosophy* إلى التثبت من طبيعة سلطة الدولة ومجالها على ضوء الأهداف التي وُجدت الدولة لتحقيقها وتُعرف الدولة وفقاً لأغراضها وأهدافها، وتُحكم على نظمها وأعمالها حسبما تكون درجة بلوغها تلك الأهداف.

### أساليب علم السياسة

ينبغي على الباحث في الظواهر السياسية أن يعمل دون أن يستعين بالأجهزة الميكانيكية، كسائر العلوم، ولا يستطيع أن يتكهن بالوقائع السياسية الموضوعة تحت البحث، وليس لهذه الظواهر استجابات في فترات منتظمة، كما إن المواد العلمية التي يناط بدراستها وبمخنها تتأثر بأفعال الأفراد والجماعات، ولا يمكن التنبؤ بها أو توقعها. ويجب عليه كذلك أن يتجنب الحُجج الأولية « *a priori* »<sup>(١)</sup> والشعاليه النامضة أو القاطعة القائمة على التفكير الاستنتاجي ومن أساليب بحث الدولة ودراستها ما يلي:

أولاً: أسلوب الملاحظة *Observation* وهو يدرس دنيا الحياة السياسية من جديد. ويحاول أن يكشف حقائق التنظيم الحكومي والنشاط الحكومي، إما بالاتصال المباشر بالفاعلين بهذه الأعمال أو بدراسة الاحصاءات. وينبغي أن يكون « الملاحظ » واثقاً من مصادره وأن يتجنب التعميمات والقياسات الطولية وأن يختبر العلاقة بين الحقائق المختلفة. ثانياً: أسلوب التجربة. ويجوز استخدامه في حيز محدود لأن الحكومات ما فتئت تفسير حياة الدولة. وكل قانون جديد، وكل مؤسسة جديدة، وكل سياسة جديدة، هي تجربة، سواء أدركنا ذلك أم لم ندركه. وقد تؤدي ملاحظة نتائج التغييرات إلى إجراء تعديلات جديدة، وتقليد المجهودات الناجحة، واستبعاد ما أخفق منها.

ثالثاً: الأسلوب البيولوجي، وهو يقابل بين الدولة والجسم الحي، ويصف كان الدولة ويحلل أهدافها وفقاً لمبادئ علمي النبات وورقائف الأعضاء، ويوجه رقيها حسب نظرية

(١) يرى بعض الكتّاب أن يترجم *a priori* « بالحقائق النظرية أو البديهية » ومن هؤلاء الأستاذ

عبد الكريم النجدي. وأجمع ذلك نوملوك وآي فلاي الرسالة العدد ٦٦٦

التطور . وبمصر هذا الأسلوب عن مقارنات ذات شأن ، غير أنها ينبغي أن تستخدم بحرص شديد لأن قوانين النمو والتحول التي تتحكم في الأجسام الحية لا تنطبق على الدولة .  
 رابعاً : الأسلوب النفسي : وهو يحاول أن يفسر الظواهر السياسية بوساطة المبادئ النفسية ، ولا سيما يدرس الدوافع الكامنة وراء تصرف الانسان وأعمال العقول المجتمعة والمؤتلفة والوسائل التي تؤثر في الرأي العام . وهو يساعد كذلك على شرح الاسس التي تنهض عليها الأحزاب السياسية والتي منها تلبثت الحادلات الدولية .  
 خامساً : الأسلوب التقضائي أو القانوني : وهو يعد الدولة كأنها شركة قانونية وُجِدت لوضع القوانين وتنفيذها . وبعد هذا الأسلوب المجتمع السياسي مجموعة من الحقوق والالتزامات القانونية . وهو يحلل علاقات القانون العام بالدولة ، غير أنه يتجاهل عدداً كبيراً من القوى الاجتماعية والفوق قانونية Extralegal التي يرتكز عليها الدستور والتوانين الخاصة بالدولة التي تؤثر في العلاقات بين الانسان وأخيه .

سادساً : الأسلوب التاريخي : وهو يضع تسميات استنتاجية مستخرجة من دراسة الوقائع التاريخية . ويحاول شرح ماهية الهيئات السياسية وما تؤول اليه عن طريق معرفة ما كانت عليه قبلاً ، ودراسة الطريقة التي بها تطورت . وعند استخدام هذا الأسلوب ينبغي على الباحث أن يحرى الدقة في اختيار المادة وتحليلها ، وأن يتجنب المجازة والتخامل . وينبغي أن تكون الحقائق التي يجمعها صحيحة ، كما يجب أن يكون التفكير في هذه الحقائق منطقياً واضحاً .  
 سابعاً : الأسلوب المقارن : وهو يتصل اتصالاً وثيقاً بالأسلوب التاريخي ، لأنه يحاول أن يكشف القوانين العامة والقرارات النهائية من دراسة ماضي الدولة بوساطة منهج من الاختيار والمقارنة والاستبعاد . وعند محاولة فحص القضايا العامة فحصاً دقيقاً ينبغي تجنب التشابه السطحي ، وجمع جميع عناصر الشبكة التي تمسحت ، ومراعاة التجاوز في بعض الحالات تجاوزاً معقولاً نظراً لتباين الأحوال أو الظروف .

ثامناً : الأسلوب التلمسي : وهو يفترض أن هناك مشألاً عالية كاملة ، ويستنتج منها النظريات الخاصة بطبيعة الدولة وعملها وأهدافها ، ثم يحاول بمجاد تجانس بين نظرياته والحقائق الواقعة المستمدة من التاريخ والحياة السياسية ، ويغير نظرياته كما لزم الأمر . وخطر هذا الأسلوب يكمن في الاعتماد على أوها م صرف لا علاقة لها بالحقائق العملية . غير أنه إذا عُزِر بالملاحظة الصائبة ، والنقد التاريخي ، والدراسة المقارنة ، أصبح ذا قيمة <sup>(١)</sup>

ربيع فلسطين